

الجزء الثاني: أحكام الميزانية

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

باسم الشعب.

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

الفصل الأول:

نقحت الفصول 1، 2، 3، 4، 5، 6 و 8 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في

25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2016 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية

الدولة المقابيض المتأتية من الأداءات والضرائب والمعاليم والأتاوات والمداخيل المختلفة

والقروض بما جملته 29 149 000 000 دينار مبنوية كما يلي:

دينار	19 504 200 000	- موارد العنوان الأول
دينار	9 016 000 000	- موارد العنوان الثاني
دينار	628 800 000	- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

وتوزع هذه المداخيل وفقا للجدول " أ " الملحق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد) :

2016 يضبط مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة

ب 628 800 000 دينار وفقا للجدول " ب " الملحق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد) :

يضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2016 بما قدره
29 149 000 000 دينار مبوبة حسب الأجزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

دينار	13 150 000 000	القسم الأول : التأجير العمومي
دينار	1 089 886 000	القسم الثاني : وسائل المصالح
دينار	3 995 663 000	القسم الثالث : التدخل العمومي
دينار	99 651 000	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة
دينار	18 335 200 000	جملة الجزء الأول:

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

دينار	2 014 000 000	القسم الخامس : فوائد الدين العمومي
دينار	2 014 000 000	جملة الجزء الثاني:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار	2 790 079 000	القسم السادس : الاستثمارات المباشرة
دينار	1 392 536 000	القسم السابع : التمويل العمومي
دينار	150 385 000	القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة
دينار	517 000 000	القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة
دينار	4 850 000 000	جملة الجزء الثالث:

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

دينار	3 321 000 000	القسم العاشر : تسديد أصل الدين العمومي
دينار	3 321 000 000	جملة الجزء الرابع:

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في

دينار	628 800 000	الخزينة
دينار	628 800 000	جملة الجزء الخامس:

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 4 (جديد) :

يحدد المبلغ الجملي لإعتمادات برامج الدولة بالنسبة إلى سنة 2016 بـ 8 208 510 000 دينار.

وتوزع هذه الإعتمادات حسب البرامج والمشاريع وفقا للجدول " ث " الملحق بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد):

يضبط مبلغ اعتمادات التعهد للجزء الثالث: "نفقات التنمية لميزانية الدولة" بالنسبة إلى سنة 2016 بما قدره 9 603 157 000 دينار موزعة حسب الأقسام كما يلي:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار	4 205 588 000	الاستثمارات المباشرة	القسم السادس
دينار	1 888 208 000	التمويل العمومي	القسم السابع
دينار	700 835 000	نفقات التنمية الطارئة	القسم الثامن
		نفقات التنمية المرتبطة بالموارد	القسم التاسع
دينار	2 808 526 000	الخارجية الموظفة	
دينار	9 603 157 000	جملة الجزء الثالث:	

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ج " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـ4 367 000 000 دينار بالنسبة لسنة 2016.

الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الاقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 125 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2016.

الفصل 2:

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2016 وفقا للابواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

الجدول